

خلال تحديد التصميم الأفضل لتمويل المناخ والذي يسمح بتعظيم الآثار والمنافع البيئية والاجتماعية المشتركة والمنافع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

#### قنوات متعددة الأطراف لتمويل المناخ

غالبًا ما تبتثق مبادرات تمويل المناخ عن هياكل الحوكمة الخاضعة لإجراءات البلد المساهم وهي الهياكل النموذجية الموجودة في مؤسسات التمويل الإنمائي الرامية إلى إيصال صوت حكومة البلد النامي وتعزيز تمثيله في عملية صناعة القرار. وقد تم اتخاذ خطوات ملحوظة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الصندوق من خلال إعطاء دور المراقب للجهات الغير الحكومية في اجتماعات الصندوق حيث يتمتع هؤلاء المراقبون بفرص متفاوتة للمشاركة الفعالة في الاجتماعات.

يُعتبر مرفق البيئة العالمية، الذي أُسس في العام 1991، كيانًا تشغيليًا في آلية التمويل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ويتمتع المرفق بسجل حافل بعمليات تمويل البيئة. ويتم تقديم الموارد المالية وفقًا لتأثير الدولار المنفق على النتائج البيئية ولكن يسعى المرفق إلى ضمان حصول جميع البلدان النامية على حصة من التمويل. وخلال التجديد الرابع لمرفق البيئة العالمية (2006-2010)، تعهد 31 بلدًا بتقديم أكثر من مليار دولار للأنشطة التي تركز على تغير المناخ وتمت الموافقة على معظم هذا المبلغ وإنفاقه في إطار المشاريع الرامية إلى التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. وبموجب التجديد الخامس لمرفق البيئة العالمية (2011-2014)، بادر 26 بلدًا مانحًا إلى إيداع 1.1 مليار دولار في مجال التركيز على تغير المناخ. ووافق مرفق البيئة العالمية الخامس على تخصيص ما مجموعه 326 مليون دولار لـ 55 مشروع وتم إنفاق 47 مليون دولار من هذا المبلغ ابتداءً من شهر ديسمبر/ أيلول 2012.

وفي هذا السياق، يدير مرفق البيئة العالمية **الصندوق الخاص لأقل البلدان نموًا والصندوق الخاص بتغير المناخ** بتوجيه من مؤتمر الأطراف المعني باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويسعى هذان الصندوقان إلى دعم خطط ومشاريع التكيف الصغيرة النطاق. وقد أنفق الصندوق الخاص لأقل البلدان نموًا 127 مليون دولار والصندوق الخاص بتغير المناخ 100 مليون دولار منذ بداية عملهما في العام 2002 في 74 بلدًا.

من جهته، يرتبط **صندوق التكيف** رسميًا باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ويحصل على التمويل من خلال فرض ضريبة بنسبة 2 في المائة على بيع رصيد الانبعاثات من جانب آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو. وبدأ الصندوق عمله منذ العام 2009 ويبلغ مجموع رسمته (الذي يتضمن التزامات البلدان المتقدمة) 306 مليون دولار. وكان صندوق التكيف رائدًا في ضمان الوصول المباشر للبلدان النامية إلى التمويل عبر هيئات التنفيذ المحلية التي تتماشى مع المعايير الاستثنائية المتفق عليها عوضًا عن العمل عبر هيئات الأمم المتحدة أو مصارف التنمية المتعددة الأطراف واعتبارها هيئات تنفيذ متعددة الأطراف.

من جهة أخرى، تم توجيه جزء كبير من تمويل المناخ عبر مؤسسات غير تابعة لمؤتمر الأطراف المعني باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. إذ يدير المصرف الدولي **صناديق الاستثمار في المناخ** التي تم تأسيسها في العام 2008 والتي تعمل في المقابل بالتعاون مع مصارف التنمية الإقليمية التي تشمل: مصرف التنمية الإفريقي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

وتسعى صناديق الاستثمار في المناخ إلى تمويل المداخلات البرنامجية في عدد من البلدان النامية المختارة بهدف تحسين فهم السبل الفضلى لإنفاق التمويل العام على نطاق واسع من أجل مساعدة البلدان المستفيدة على تغيير مسارات التنمية



## Climate Finance Fundamentals

www.climatefundsupdate.org

### تصميم التمويل العالمي للمناخ

إن تصميم التمويل العالمي للمناخ تصميم معقد ولا يزال قيد التطور. تتدفق الأموال عبر قنوات متعددة الأطراف - من داخل وخارج آليات التمويل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - ويتداد الأموال التي تتدفق عبر القنوات الثنائية الأطراف عبر الصناديق الوطنية لتغير المناخ في بعض البلدان المستفيدة من التمويل. وتعتبر مراقبة تمويل المناخ عملية صعبة بسبب غياب التعريف الواضح لأنشطة تمويل المناخ. في المقابل تزداد الشفافية في تمويل المناخ الموجه عبر مبادرات تغير المناخ المتعددة الأطراف في حين تتراجع الشفافية في عمليات التمويل الموجهة عبر المبادرات الثنائية الأطراف. ولا يزال تكاثر آليات تمويل المناخ يشكل تحديًا كبيرًا أمام تنسيق تمويل المناخ والجهود الرامية إلى ترشيد وضمان تكامل تصميم تمويل المناخ، ولكن في المقابل تسعى الجهود المبذولة حاليًا إلى تعزيز شمولية التمويل وتسهيل الوصول إليه.

#### تمويل المناخ

تشير عبارة تمويل المناخ في شكل عام إلى الموارد المالية التي تم حشدتها لمساعدة البلدان النامية على التخفيف من نداعيات تغير المناخ والتكيف معه ولكن لم يتم التوصل إلى تعريف متفق عليه دوليًا لتمويل المناخ. وفي العام 2009 تعهدت البلدان المتقدمة في اتفاق كوبنهاغن بتقديم 30 مليار دولار في السنة من العام 2010 وحتى العام 2012 ومن ثم رفع هذا المبلغ إلى 100 مليار دولار بحلول العام 2020 وأكدت البلدان على هذه العهود في قرار كانون ومنها ج ديران. ويُقدّر حجم التمويل العالمي للمناخ بـ 95 مليار دولار أمريكي في السنة الواحدة (بوشنير وآخرون، 2011). ويتضمن هذا المبلغ تعهدات بتمويل المناخ ولكن تجدر الإشارة إلى أن أغلبية هذا التمويل (54.6 مليار دولار) يأتي من القطاع الخاص في حين لا تزال الإضافة المتأتية عن القطاع العام إلى هذا التمويل غير واضحة (يقدم الموجز الأول من أساسيات تمويل المناخ لمحة عامة عن مبدأ الإضافة). يُقدّم الرسم رقم 1 لمحة عامة عن التصميم العالمي للتمويل العام للمناخ والذي لا يزال في طور التطوير. يتدفق تمويل المناخ عبر مجموعة من الصناديق المتعددة الأطراف المخصصة لهذا الغرض. وقد سعى عدد كبير من البلدان المتقدمة إلى إطلاق مبادرات لتمويل المناخ أو إلى توجيه تمويل المناخ عبر مؤسسات المساعدة الإنمائية الثنائية الأطراف التابعة له هذه البلدان. من جهة أخرى تُبادر البلدان النامية إلى تأسيس المزيد من الصناديق الوطنية للحصول على تمويل للمناخ. وتتنوع أشكال تمويل المناخ المتاحة عبر هذه القنوات من المنح والقروض الميسرة إلى الضمانات والسندات الخاصة. ويتمتع تصميم تمويل المناخ بهياكل متنوّعة من حيث الحوكمة والأساليب والأهداف.

وفي هذا السياق، يساهم تعدد قنوات التمويل في زيادة فرص البلدان المستفيدة في الوصول إلى التمويل ولكنه في المقابل يزيد من تعقيد عملية التمويل. فمن الصعب مراقبة وتقديم التقارير والتأكد من تمويل المناخ إلى جانب تأكيد فعاليته واستخدامه العادل. ولكن من الممكن استخلاص العبر من تنوع قنوات التمويل من

لديها. يبلغ مجموع التعهدات في صناديق الاستثمار في المناخ 6,951 مليون دولار وتتضمن هذه الصناديق صندوق التكنولوجيا النظيفة الذي يحصل على 69 في المائة من التمويل و صندوق المناخ الاستراتيجي الذي يشمل بدوره البرنامج النموذجي لمواجهة آثار تغير المناخ وبرنامج الاستثمار في الغابات، وبرنامج تعزيز الطاقة المتجددة في بلدان الدخل المنخفض.

ولا تزال مصارف التنمية المتعددة الأطراف تلعب دوراً مهماً في تقديم تمويل المناخ المتعدد الأطراف . وقد سعى عدد كبير من هذه المصارف إلى إدراج اعتبارات تغير المناخ في صلب إجراءات الإقراض والعمليات لديها . وتدير أغلبية مصارف التنمية المتعددة الأطراف حالياً مبادرات تمويل المناخ التي يتم تنفيذها على نطاق إقليمي أو موضوعاني . فعلى سبيل المثال، أسس البنك الدولي مرفق الشراكة للحد من انبعاثات الكربون الغابات بهدف البحث في كيفية الاستفادة من عائدات سوق الكربون للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات والمحافظة على الغابات وإدارة الغابات في شكل مستدام، إلى جانب تعزيز مخزون الكربون في الغابات (المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحرار وتدهور الغابات ) . من جهة أخرى، يدير مصرف التنمية الإفريقي صندوق غابات حوض الكونغو . ويدير مصرف الاستثمار الأوروبي الصندوق العالمي لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة . ولكن لا تزال المقاتل قائمة بشأن تأثير العمليات الشاملة التي تقوم بها مصارف التنمية المتعددة الأطراف، لا سيما دعمها المستمر لتكنولوجيات الوقود الأحفوري التقليدية.

كما تضطلع هيئات الأمم المتحدة بدور الإدارة و /أو الوساطة في مجال تمويل المناخ. إذ تجمع المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحرار وتدهور الغابات التابعة للأمم المتحدة، والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 2008، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة بهدف دعم نشاطات المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحرار وتدهور الغابات إلى جانب إعطاء ممثلي المجتمع المدني ومنظمات السكان الأصليين صوتاً رسمياً بفضل هيكلية الإدارة.

### قنوات ثنائية الأطراف من أجل تمويل المناخ

يتم إنفاق جزء كبير من التمويل العام للمناخ بطريقة ثنائية الأطراف من خلال إدارة هذا التمويل عبر هيئات التنمية القائمة . وتُعاني عمليات التمويل الثنائي الأطراف لتغير المناخ من ضعف الشفافية والتماسك في عملية إعداد التقارير . إذ تشهد البلدان التي تقوم بتصنيف وإعداد التقارير بشأن تدفق الأموال الخاصة بالمناخ غياباً لنموذج مشترك عن التقارير أو لعملية تدقيق مستقلة . وفي هذا السياق، يتم توجيه حوالي 24.6 مليار دولار لتمويل المناخ عبر القنوات الثنائية الأطراف (بوشنير وآخرون، 2011).

وقد برزت خلال الأعوام الأخيرة مبادرات ثنائية الأطراف مخصصة لتمويل المناخ. إذ تعهد صندوق البداية السريعة الياباني بتخصيص 15 مليار دولار وتوجيهها عبر قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف (بما فيها صناديق الاستثمار في المناخ) إلى جانب تمويل مشاريع مباشرة مع القطاع الخاص . ولا يزال حجم التمويل الموجه عبر هذه القنوات وقيمة المبالغ المنفقة في هذا السياق غير واضحين.

من جهة أخرى، وافقت المبادرة الدولية للمناخ التابعة لألمانيا على تخصيص 770 مليون دولار على 219 مشروع معني بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه والخفض من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحرار وتدهور الغابات. ويتم تمويل المبادرة الألمانية بطرائق مبتكرة مبنية في جزء من ما على بيع تراخيص الانبعاثات الوطنية القابلة للتداول ما يقدم مصادر تمويل تُضاف إلى الالتزامات المالية الإنمائية القائمة.

أما الصندوق الدولي للمناخ التابع للمملكة المتحدة، فقد تعهد بتخصيص 4,640 مليون دولار وأودع 1,318 مليون دولار منها . وقد بادر الصندوق إلى توجيه أغلبية المبلغ المودع عبر الصناديق المتعددة الأطراف لا سيما صناديق الاستثمار في المناخ ولكن الصندوق يعيد النظر حالياً في هذه الاستراتيجية.

وافقت المبادرة الدولية للمناخ والغابات التابعة للنرويج على توجيه 533 مليون دولار عبر قنوات متعددة الأطراف حتى العام 2012. وقامت المبادرة بتقديم تعهدات قابلة للحجز لدعم أنشطة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحرار وتدهور الغابات في البرازيل وإندونيسيا وتنزانيا وغيانا.

بدورها وافقت أستراليا على توجيه 126 مليون دولار عبر المبادرة الدولية لكربون الغابات وشكلت بابوا غينيا الجديدة وإندونيسيا البلدين المستفيدين الأساسيين.

### صناديق تغير المناخ الوطنية

بإدراك عدد كبير من البلدان النامية إلى تأسيس صناديق وطنية متعددة الأشكال والأهداف تحصل على مواردها المالية عبر المخصصات المالية الدولية و/أو مخصصات الخزينة المحلية والقطاع الخاص . وفي عدد كبير من حالات، يدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصناديق الوطنية ما يعزز ثقة الجهات المانحة بتطبيق المعايير الإستثمارية الملائمة . ولكن لا تتوفر البيانات الدائمة حول رسملة صناديق تغير المناخ الوطنية.

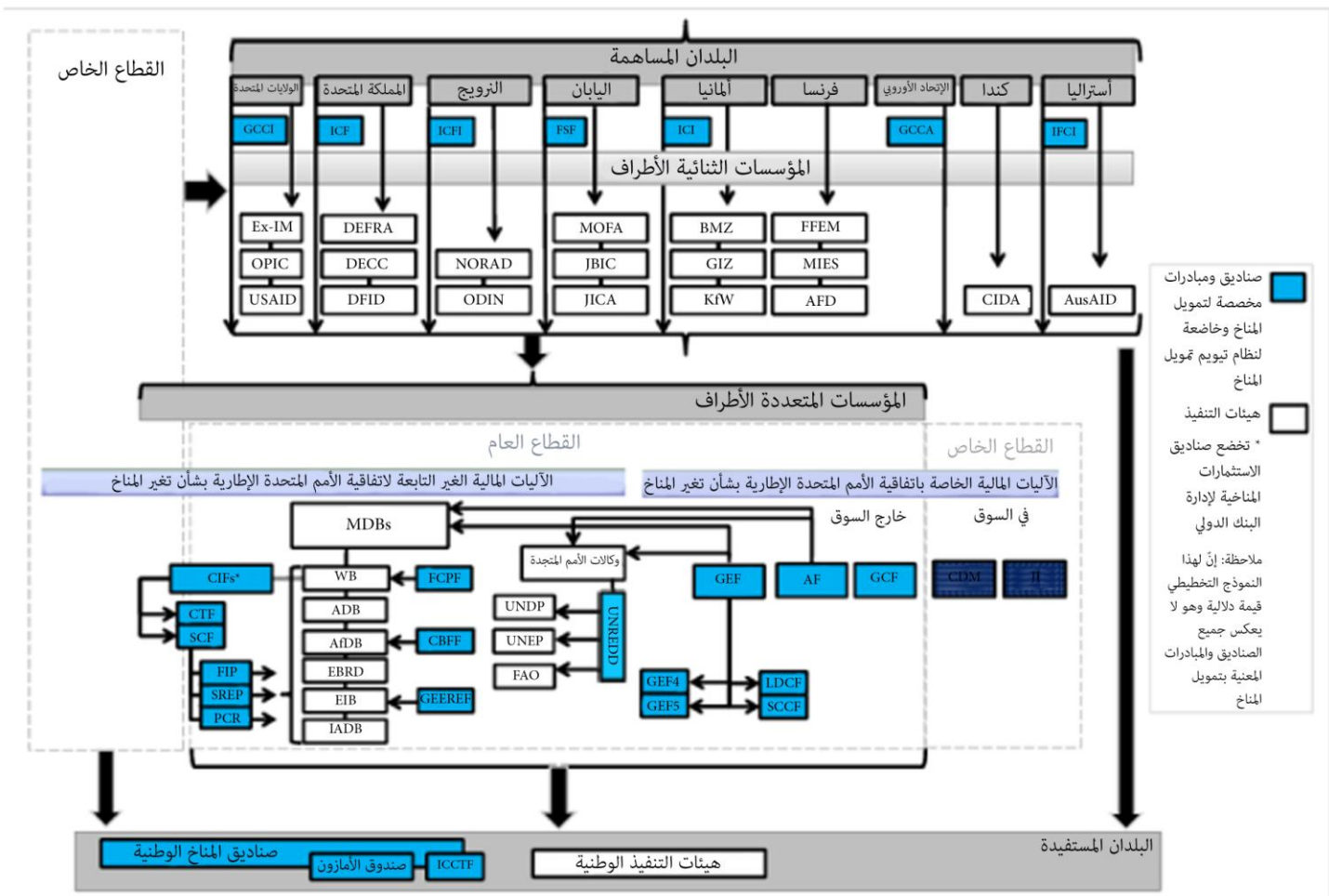
استقطبت الصناديق الإستثمارية الوطنية لتغير المناخ إهتمام الجهات المانحة بما أنها تخضع لمستويات عالية من الشفافية والشمولية وبالتالي بإمكانها توجيه التمويل إلى المشاريع التي تتلاءم مع الظروف الوطنية وتتماشى مع الأولويات المحلية. بالإضافة إلى ذلك يؤدي العمل عبر أنظمة وطنية منسقة إلى تحسين نجاعة التمويل . ولكن من الناحية التطبيقية، لا يزال من الضروري النظر في تأثير الصناديق الإستثمارية الوطنية على عملية تعزيز الملكية الوطنية والتنسيق المحلي.

تم تأسيس الصندوق الإستثماري الإندونيسي لتغير المناخ لدعم كفاءة الطاقة والغابات المستدامة وإدارة الأراضي الخثية إلى جانب تعزيز المرونة في وجه تغير المناخ. وفي حين تسعى الصناديق الإستثمارية الإندونيسية الناشئة إلى دعم مشاريع تغير المناخ المعنية بالأحرار واستخدام الأراضي، يركز الصندوق الإستثماري الإندونيسي لتغير المناخ على أنشطة التخفيف من حدة تغير المناخ المعنية بالطاقة. وقد تعهد كل من المملكة المتحدة وأستراليا والسويد بتخصيص 21 مليون دولار لهذا الصندوق على الرغم من أنّ المبلغ المُنفق على المشاريع حتى شهر أيلول/سبتمبر وصل إلى 5.8 مليون دولار وحسب.

وقد اتخذ البرازيل موقفاً استباقياً عندما قرر استحداث هيكل تمويل المناخ الوطنية. يخضع صندوق الأمازون إلى إدارة مصرف التنمية الوطنية البرازيلي وتديره لجنة مؤلفة من ممثلين عن الحكومة البرازيلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد تعهدت النرويج بتخصيص مليار دولار لصندوق الأمازون من أجل القيام بمبادرة معززة قائمة على الأداء لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحرار وتدهور الغابات، كما حصل الصندوق على مساهمات من شركة الطاقة البرازيلية، بيتروباس. وحتى تاريخنا هذا، أنفق صندوق الأمازون 169 مليون دولار على 29 مشروعاً. وبادرت البرازيل أيضاً إلى تأسيس الصندوق الوطني المعني بتغير المناخ والذي يُهَوَّل من خلال عائدات الوقود الأحفوري المحلي . ويهيئ هذا الصندوق إلى تشجيع الاستثمار في مشاريع منخفضة الكربون من خلال تقديم فوائد منخفضة على رأس المال . في العام 2012، من المتوقع أن يكون المبلغ المتاح قد بلغ 170 مليون دولار.

### القنوات الناشئة لتمويل المناخ

تمت الموافقة على تأسيس الصندوق الأخضر للمناخ التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال مؤتمر الأطراف المنعقد في ديربان ومن المتوقع أن يصبح هذا الصندوق مع مرور الوقت القناة الأولى لتدفق التمويل الدولي العام للمناخ. ويهدف الصندوق إلى اعتماد مقاربة قطرية وإحلال التوازن بين تمويل أنشطة التكيف وبين تمويل أنشطة التخفيف من حدة تغير المناخ، إلى جانب السماح للدول المستفيدة بالوصول المباشر إلى التمويل وتأسيس مرفق للقطاع الخاص. ويشير الصك الناظم للصندوق الأخضر للمناخ إلى دعم جهوزية تمويل المناخ ما يشكل اعترافاً بالتحديات التي تواجهها البلدان للاستفادة من تمويل المناخ. ولكن لا يزال من غير الملم فهم كيف سيتم تمييز أنشطة الجهوزية هذه وتمويلها. إلى ذلك، لا يزال من الضروري الموافقة على المعايير الإستثمارية ومبادئ الحماية الاجتماعية والبيئية إلى جانب تفعيل المقاربة القائمة على النوع الاجتماعي والتي سيتم تطبيقها على الأنشطة والهيئات المعنية المستفيدة من تمويل الصندوق الأخضر للمناخ. يناقش الموجز 11 حول أساسيات تمويل المناخ الصندوق الأخضر للمناخ بتفصيله.



صناديق والمبادرات المتعددة الأطراف	هيئات التنفيذ
صندوق التكيف (يلعب مرفق البيئة العالمية دور أمانة السر ويكون البنك الدولي الوصي)	AF
الشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو (التي يرعاها مصرف التنمية)	CBFF
آلية التنمية النظيفة (يتم تنفيذها بموجب بروتوكول كيوتو)	CDM
صناديق الاستثمارات المناخية (يتم تنفيذها عبر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية)	CIF
صندوق التكنولوجيا المناخية (يتم تنفيذه عبر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية)	CTF
مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات	FCPF
برنامج الاستثمار في الغابات (يتم تنفيذه عبر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية)	FIP
تحالف العالمي لمواجهة تغير المناخ	GCCA
الصندوق الأخضر للمناخ	GCF
مرفق البيئة العالمية	GEF
التجديد الرابع للصندوق الاستثماري لمرفق البيئة	GEF 4
التجديد الخامس للصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية	GEF 5
الصندوق العالمي لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة (برعاية المصرف الأوروبي للاستثمار)	GEEREF
التنفيذ المشترك (يتم تنفيذه بموجب بروتوكول كيوتو)	JI
الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً (برعاية مرفق البيئة العالمية)	LDCF
البرنامج النموذجي لمواجهة آثار تغير المناخ (يتم تنفيذه عبر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية)	PPCR
الصندوق الخاص بتغير المناخ (برعاية مرفق البيئة العالمية)	SCCF
الصندوق الاستراتيجي للمناخ (يتم تنفيذه عبر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية)	SCF
برنامج تعزيز الطاقة المتجددة (يتم تنفيذه عبر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية)	SREP
برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة	UNREDD
صناديق والمبادرات الثنائية الأطراف	
صندوق البداية السريعة (اليابان)	FSF
المبادرة العالمية لتغير المناخ (الولايات المتحدة)	GCCI
صندوق المناخ الدولي (المملكة المتحدة)	ICF
المبادرة الدولية للمناخ والغابات (النرويج)	ICFI
المبادرة الدولية للمناخ (ألمانيا)	ICI
المبادرة الدولية لانبعاثات كربون الغابات (أستراليا)	IFCI
مصرف التنمية الأفريقي	AfDB
الوكالة الفرنسية للتنمية	AFD
مصرف التنمية الآسيوي	ADB
الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية	AusAID
الوزارة الفدرالية للتعاون والتنمية الاقتصادية	BMZ
الوكالة الكندية للتنمية الدولية	CIDA
قسم الطاقة وتغير المناخ	DECC
قسم البيئة والغذاء والشؤون الريفية	DEFRA
قسم التنمية الدولية	DFID
المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير	EBRD
المصرف الأوروبي للاستثمار	EIB
مصرف الصادرات والواردات في الولايات	Ex-Im
منظمة الأغذية والزراعة	FAO
المرفق الفرنسي العالمي الخاص بالبيئة	FFEM
الوكالة الألمانية للتعاون الفني	GIZ
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	IADB
المصرف الياباني للتعاون الدولي	JBIC
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	JICA
مصرف التنمية الألماني	KfW
فرقة العمل المشتركة بين الحكومات المعنية بتغير المناخ	MIES
وزارة الخارجية	MOFA
الوكالة النرويجية للتعاون التنموي	NORAD
شبكات البيانات والمعلومات المتعلقة	ODIN
شركة الاستثمار الخاص الخارجي	OPIC
برنامج الأمم المتحدة الإجمالي	UNDP
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	USAID
البنك الدولي	WB

## المراجع:

يوشنير، ب.، فالكونير، أ.، هيرفي- مينيوشي، م.، تراباشي، ك.، بريكمان، م. (2011). مشهد تمويل المناخ. مبادرة سياسة المناخ، البندقية، إيطاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دمج تمويل المناخ من خلال صناديق المناخ الوطنية : دليل حول تصميم وتأسيس الصناديق الوطنية من أجل تحقيق الأولويات الخاصة بتغير المناخ. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة.

واتسون، ك.، ناخودا، س.، وكارافاني، أ. (2012). التحديات التطبيقية لمراقبة تمويل المناخ : أفكار من تيويم الموارد المالية المخصصة لأنشطة مكافحة تغير المناخ . معهد التنمية الخارجية ومؤسسة هاينريش بُل، لندن، المملكة المتحدة.

## المؤلفون:

أليس كارافاني، سميتا ناخودا، شارلين واتسون من معهد التنمية الخارجية وليان شالاتيك من مؤسسة هاينريش بُل.

تستند أساسيات تمويل أنشطة تغير المناخ إلى بيانات تيويم الموارد المالية المخصصة لأنشطة مكافحة تغير المناخ والمتوفرة باللغات الإنكليزية والإسبانية والفرنسية على الموقع الإلكتروني [www.climatefundupdate.org](http://www.climatefundupdate.org)